

## انعكاسات أزمة الديون الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية

الدكتور: شليحي الطاهر

جامعة الجلفة

تمهيد:

إن من بين أهم التغيرات التي شهدتها العالم في نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، هي الأزمات المالية التي مست العديد من الدول المتقدمة والنامية، وأثرت على عدة قطاعات. إذ أثارت حالة الاضطراب التي سادت الأسواق المالية الأمريكية، الناجمة عن حجم الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري، العديد من المسائل المتعلقة بالعملة المالية وعلاقة هذه الأزمة بطبيعة النظام الرأسمالي.

وبما أن هذه الأزمة انتشرت إلى الأسواق العالمية بمختلف أشكالها وامتدت لتشمل كافة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية. فقد كانت الدول العربية من بين الدول التي تأثرت بالأزمة المالية، والتي كان منشؤها الأسواق الأمريكية وكذا أزمة الديون التي مست عدة دول أوروبية. وإن كان شكل الانعكاس يختلف من دولة إلى أخرى.

وإشكاليتنا تتمحور حول: ما درجة تأثير اقتصاديات الدول العربية بأزمة الديون الأوروبية 2009؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل وفق العناصر التالية:

- 1- مفهوم الأزمة المالية.
- 2- خصائص أزمة الديون الأوروبية.
- 3- آثار أزمة الديون الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية.
- 4- النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل الأزمة الأوروبية.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية.

تعرف الأزمة المالية على كونها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائه.<sup>1</sup>

كما يعرفها FREDRIC MISHKAN

\* على أنها اضطراب في أسواق المال، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ع 46 - 2009، ص 08.

\* - Frederic Stanley "Rick" Mishkin; is an American economist and professor at the Columbia Business School. He was a member of the Board of Governors of the Federal Reserve System from 2006 to 2008.

بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الطرق الاستثمار.<sup>1</sup>

وتمثل الأزمة المالية أيضا الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للفنط أو للعمليات الأجنبية مثلاً). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.<sup>2</sup>

### ثانياً: لمحة حول أزمة الديون الأوروبية.

لقد أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية والمخاوف من حدوث ركود عالمي جديد إلى تعزيز المخاوف لدى المستثمرين. كما أدى القلق من

<sup>1</sup> - آيت زيان، اليمي محمد، تحليل وتشخيص الأزمة العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر (5\_6 ماي 2009)، ص 06.

<sup>2</sup> - إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية،

<http://www.aljazeera.net/opinions/pa- ges/34bec55d-dfa7-446b-8179-f54e53e4d405>

ارتفاع مستويات الديون الحكومية في جميع أنحاء العالم جنبا إلى جنب مع موجة من تخفيضات مستوى الدين الحكومي الأوروبي إلى انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية.

تعتبر الأزمة الأوروبية بمثابة أزمة ديون سيادية تتعلق بالسندات التي تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، كشكل من أشكال الاقتراض. وقد بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، إذ بعد أن شهدت نمواً متزايداً في الفترة التي سبقت ظهور الأزمة المالية، لوحظ ارتفاع في نسبة عجز مختلف الموازين، إذ وصلت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 إلى 14,4 %، ونسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة إلى 7,7 %، والدين العام إلى 112 %.

للإشارة فإن نسبة عجز الميزانية العامة قد وصلت سنة 2010 إلى 12,2 %، وانخفضت إلى 10,9 % سنة 2011، لتصل سنة 2012 إلى 8,4 % بقيمة 15,7 مليار يورو.

الإيرادات العامة وذلك بزيادة الضريبة على القيمة المضافة والضرائب على السلع الكمالية... الخ. بالإضافة إلى القيام بإصلاحات هيكلية وتحديث للإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال. وهذا بعد استفادتها من برامج دعم مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي وكذا الاتحاد الأوروبي.

وفي 21 يوليو 2011، اتفق قادة منطقة اليورو على خطة شاملة لمساعدة اليونان على تجاوز أزمة ديونها السيادية وتحسين الأدوات لمكافحة الأزمات في المستقبل. إذ تم تمويل اليونان بقيمة 109 مليار يورو لسد فجوة التمويل في الميزانية العامة واستعادة النمو. وتمديد آجال الاستحقاق على القروض وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة من خلال التسهيلات الأوروبية للاستقرار المالي. ونفس الإجراءات تنطبق على أيرلندا والبرتغال.

كما حث صندوق النقد الدولي على تعزيز الحوكمة الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي، ولإشارة فإنه في سنة 2010 توصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بشأن برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق. خاصة مع تدهور وضع المالية العامة في اليونان وقيام هيئات التصنيف الائتماني بتخفيض مرتبة السندات الحكومية، مما ضغط على

والجدول التالي يوضح النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والميزان الجاري باليونان للفترة 2009-2015.

#### جدول رقم (01) النمو الفعلي والمتوقع

#### للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري

باليونان (2009-2015م)

| البيان                                     | 2009  | 2010  | 2011  | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|--------------------------------------------|-------|-------|-------|------|------|------|------|
| النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (%)    | - 2.0 | - 4.0 | - 2.6 | 1.1  | 2.1  | 2.1  | 2.7  |
| إجمالي الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 115   | 133   | 145   | 149  | 149  | 146  | 140  |
| ميزان الحساب الجاري (%)                    | - 8.6 | - 2.4 | - 0.9 | 1.0  | 3.1  | 5.9  | 6.0  |

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ بداية الأزمة وإلى نهاية 2012، ويتوقع أن تنخفض في الأشهر القليلة القادمة وحتى سنة 2014 و 2015، بناء على تقديرات صندوق النقد الدولي.

هذا وقد امتدت الأزمة اليونانية إلى بعض الدول الأوروبية الأخرى، كإيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال. وأثرت على القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير.

ومحاولة منها لمواجهة هذه التحديات، اتخذت الدول المتضررة مجموعة من الإجراءات، أطلق عليها سياسة التقشف، إذ عملت اليونان على تخفيض الإنفاق العام من خلال تخفيض الأجور وتجميد معاشات التقاعد لمدة ثلاث سنوات مع إلغاء العلاوات الموسمية، وزيادة حجم

الوكالات المالية وبدأ المستثمرون في الانسحاب من السوق اليونانية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: آثار أزمة الديون الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية.

لا شك أن الأزمة المالية الأوروبية قد أصبحت اليوم ذات تأثير وأبعاد عالمية تتخطى الحدود الجغرافية لأوروبا. وسواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول المتقدمة أو اقتصاديات الدول الناشئة فإن هذه الأزمة أخذت تشكل مصدر قلق حول مصير الاقتصاد العالمي ومستقبله. وفي اعتقادنا فإن الاقتصاديات العربية تأتي في مقدمة اقتصاديات العالم المتأثرة بهذه الأزمة.

وحسب ما يبدو فإن الأزمة المالية الأوروبية هي أكثر تعقيداً من مجرد عجز في الميزانيات أو ارتفاع في المديونية، حيث أن هذه الاختلالات المالية ما هي إلا نتائج للأزمة وليست بالضرورة المسببات.

إن صعوبة تأقلم اليونان مع المعايير المطلوبة للاندماج في المجموعة الأوروبية يمثل أحد أهم هذه المظاهر التي تعبر عن اختلاف ثقافات العمل ومستوى الإنتاجية مقارنة ببعض دول المجموعة الأخرى. وهذا ينطبق بدرجات متفاوتة على الوضع في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وأيرلندا. ونظراً لكون هذه الإشكاليات تتعدى مسألة عجز الميزانية أو مستوى المديونية فإن المساعدات المالية التي قدمتها المجموعة

الأوروبية وصندوق النقد الدولي لا تبدو كافية للوصول إلى حلول نهائية شافية لهذه الأزمة، الأمر الذي أصبح يثير التساؤل حول مدى استمرار تكتل المجموعة الأوروبية والاتحاد النقدي الأوروبي وفقاً للترتيبات والممارسات الحالية، مما انعكس بشكل سلبي على العملة الأوروبية الموحدة التي فقدت الكثير من قيمتها خاصة الفترة القليلة الماضية.

كذلك فإن الخيارات المتداولة بين إتباع سياسات تقشفية أو تنشيط النمو لحل الاختلالات المالية لا يبدو أنها تحظى بالاتفاق أو الإجماع كما أن كلا منهما يبدو متناقضاً مع الآخر، هذا عدا عن كون أي من هذه الخيارات لا يتصدى لجذور الأزمة المتمثلة في اختلاف ثقافة العمل وتباين مستويات الإنتاجية وعدم انسجام النماذج الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. وسواء تعلق الأمر باليونان التي لا تبدو حتى الآن في وضع يسمح لها بإتباع سياسة التقشف المطلوبة أو تعلق الأمر بوضع إسبانيا التي يبدو أن وضع القطاع المصرفي لديها ليس في أحسن حال، وإيطاليا كذلك بالرغم من جهود الحكومة لترشيد الإنفاق وتقليص المديونية إلا أنها مع ذلك تحتاج لتحقيق مستويات أفضل من النمو الاقتصادي لزيادة الإيرادات وخفض الدين العام بشكل ملموس.

أما عن انعكاسات أزمة الديون على اقتصاديات الدول العربية فيمكن إيضاحها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية 02 ماي 2010 [www.imf.org](http://www.imf.org)

<sup>2</sup> - د جاسم المناعي، تأثير الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاديات العربية، جريدة الرياض الاقتصادي،

**أولاً: لا بد أن نشير إلى أن أوروبا تمثل الشريك التجاري الأول لمجموعة الدول العربية** أي أن تجارة الدول العربية مع أوروبا تمثل النسبة الأكبر من التجارة العربية الخارجية، وبالتالي فإن ضعف الاقتصاديات الأوروبية وانكماش الطلب فيها من شأنه أن ينعكس سلباً على الاقتصاديات العربية. هذا ينسحب على طلب أوروبا من بترول المنطقة العربية الأمر الذي يتضح حالياً في شكل انخفاض أسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي لدخل كثير من الدول العربية. كما تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية في شمال إفريقيا تعتمد على الأسواق الأوروبية في تصريف من 60% إلى 80% من صادراتها.

**ثانياً: لقد تأثرت الاستثمارات فيما بين الدول العربية والدول الأوروبية بهذه الأزمة** وسواء تعلق الأمر بالاستثمارات العربية في أوروبا أو الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية فإن الأزمة المالية الأوروبية قد حدت من هذه التدفقات إلى حد كبير وخاصة في دول المغرب العربي، ولهذا السبب المتمثل في الأزمة المالية الأوروبية فإن التدفقات الاستثمارية الأوروبية انخفضت الآن إلى حوالي 30% من مجموع الاستثمارات العالمية مقارنة مع نسبة كانت تمثل أكثر من 55% في نهاية 2007 أي قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية.

**ثالثاً: انكماش أعمال المصارف الأوروبية في المنطقة العربية.**

**رابعاً: وعلى صعيد فرص العمل للأيدي العاملة العربية في أوروبا** وتحويلاتهم المالية إلى أهاليهم وبلدانهم فقد تأثرت أيضاً بسبب هذه الأزمة التي لم تساعد في التخفيف من مستويات البطالة للعمالة العربية كما أنها لم تساعد في استمرار نفس المستوى من التحويلات المالية للدول العربية المصدرة للعمالة إلى أوروبا. بالنسبة لبلدان عربية مثل تونس والمغرب فإن حوالي 90% من تحويلات عمالها في الخارج يأتي من أوروبا. لذلك فإن الأوضاع الاقتصادية في أوروبا تمثل أهمية كبيرة فيما يتعلق بإيرادات بعض الدول العربية المصدرة للعمالة.

**خامساً: لا شك أن الأزمة المالية الأوروبية** قد أثرت أيضاً في مستوى المساعدات المالية التي تقدمها المجموعة الأوروبية لبعض الدول العربية خاصة في هذه المرحلة التي تمر فيها بعض الدول العربية بتحويلات سياسية أدت إلى تزايد احتياجاتها المالية نظراً لتأثر إيراداتها المعتادة خاصة من السياحة والاستثمار وكذلك نظراً لتزايد الأعباء المالية المترتبة على التوجه نحو تحقيق عدالة اجتماعية ومساعدة فئات المجتمع الفقيرة.

وسواء تعلق الأمر بتداعيات الأزمة المالية الأوروبية أو تعلق الأمر بالتحويلات السياسية في بعض الدول العربية المشكلة لما يسمى "دول الربيع العربي" فإن العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية تحتاج حسبما يبدو لإعطائها أهمية أكبر حتى تتمكن الأطراف المعنية في كل من الدول العربية والمجموعة الأوروبية من القيام بالدور اللازم للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات تتناسب أكثر مع حجم المصالح

المشتركة والإمكانات الكبيرة التي يمكن توظيفها لخدمة اقتصاديات كل من المجموعة الأوروبية والعربية على حد سواء.

#### رابعاً: النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل الأزمة الأوروبية.

تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2011. حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3,1 % مقارنة بـ 4,3 % عام 2010. مع توقعات بأن يصل إلى 3,2 % عام 2012.

منذ عام 2010 والنمو الاقتصادي العربي أقل من نظيره العالمي وهو عكس ما كان سائداً خلال الفترة بين عامي 2006 و 2009. كما جاء النمو الاقتصادي للدول العربية أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول النامية والذي بلغ 6,4 % . إلا أن الأداء العربي جاء أفضل قليلاً من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل 1,62 %.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حده خلال العام 2011، سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو ايجابية فيما عدا 3 دول. وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 18,7 %، تليها العراق بمعدل 9,6 %، السعودية بمعدل 6,5 % . وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5,7 % المسجلة في الكويت ونحو 1,2 % المسجلة في مصر.

وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2012، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2010) إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية إلى 3,2 % . ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في 12 دولة عربية من إجمالي 19 دولة رصدها التقرير.

هذا وقد ارتفع الناتج العربي من 1910 مليار دولار عام 2010 إلى 2270 مليار دولار عام 2011. وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2,6 % عام 2006 إلى 3,24 % عام 2011. إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول النامية تراجعت من 10,1 % إلى 9 % خلال نفس الفترة.

ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في ست دول غالبيتها نفطية هي: السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، قطر والكويت. حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 168 مليار دولار بنسبة 75 % من إجمالي الناتج العربي لعام 2011<sup>1</sup>.

ومن خلال الجدول التالي نوضح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006 - 2012.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات، الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس 2012)، ص 5، 6.

السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 139,5 % سنة 2008 إلى 107,9 % سنة 2009.<sup>1</sup>

### خاتمة:

اختلفت درجة تأثر اقتصاديات الدول العربية بأزمة الديون الأوروبية، فقد انعكست بشكل كبير على الدول المتوسطة، والتي تربطها علاقة شراكة أورو متوسطة. وهو ما أدى إلى انخفاض دعم الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج، بالإضافة إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية.

إن استمرار مسار الاقتصاديات العربية بالتكامل مع الاقتصاديات الكبرى بدرجة أكثر من تكاملها فيما بينها، سيؤدي إلى استمرار تأثرها بأزمات وصدمات كثيرة دائمة التجدد مصدرها من الدول المتقدمة، تؤدي إلى تفاقم اختلالاتها الهيكلية. وهذا ما يستدعي الدول العربية على البدء في تقييم مساراتها واستراتيجياتها التنموية، وهو ما يستوجب إرادة سياسية قادرة على تحقيق الطموحات، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية.

### جدول رقم (02) معدل النمو الحقيقي

#### للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2006)

(2012) (%)

| (توقعات)<br>2012 | (توقعات)<br>2011 | 2010 | 2009  | 2008 | 2007 | 2006 |                      |
|------------------|------------------|------|-------|------|------|------|----------------------|
| 3,20             | 3,10             | 4,30 | 2,60  | 4,50 | 6,70 | 6,00 | المتوسط العربي       |
| 4,00             | 3,96             | 5,11 | -0,66 | 2,79 | 5,44 | 5,27 | المتوسط العالمي      |
| 1,92             | 1,61             | 3,07 | -3,72 | 0,09 | 2,76 | 3,06 | متوسط الدول المتقدمة |
| 6,08             | 6,40             | 7,33 | 2,80  | 6,03 | 8,87 | 8,24 | متوسط الدول النامية  |

#### المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

واثتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجندات الإقليمية والدولية، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس 2012)، ص 6

لقد تراجعت معدلات نمو الاقتصاديات العربية خلال عام 2009 متأثرة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. إذ تراجع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إلى حوالي 2,6 % عام 2009 بعد أن وصل إلى 4,5 % في عام 2008. ليعاود الارتفاع سنة 2010 إلى 4,3 %، ووفق تقديرات 2011 و 2012، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يشهد انخفاضا إلى 3,1 % و 3,2 % على التوالي، وهذا نظرا للتوترات السياسية والأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية، كتونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، السودان... بالإضافة إلى انعكاسات جزئية لأزمة الديون الأوروبية. لكن مع هذا فقد سجلت بعض الدول العربية تحسنا ملحوظا كدول الخليج عدا البحرين، العراق، المغرب...

كما تأثر هيكل الناتج المحلي الإجمالي العربي نتيجة لتراجع قيمة صادرات السلع والخدمات في الفترة 2008-2009، ونظرا لأن قيمة الواردات تراجعت بنسبة أقل من الصادرات، فقد تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،

نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2009. ص 1